الأمم المتحدة

S/2018/1130



Distr.: General
18 December 2018
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى رسالتي المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1034) التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى الرد الذي وجّهه إلي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1035) حيث أحاط علما باعتزامي مواصلة تخصيص التمويل من موارد الميزانية العادية لأنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة. وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم بمستجدات أنشطة اللجنة المختلطة والتقدم الذي أحرزته.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتسهيل تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في قضية الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعتهما الإقليمية. وقد واصلتُ تيسير تنفيذ هذا الحكم من خلال مساعيّ الحميدة وبدعم من الأمانة العامة للمنظمة.

والولاية المنوطة باللجنة المختلطة هي دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. ويشمل التقدم الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ حكم المحكمة ما يلي: انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (بدأت العملية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد على خمس سنوات وممارسة الكاميرون حقوقها السيادية بالكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠١٣).

ووافقت اللجنة المختلطة أيضاً على جميع التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس ٢٠١١).

وفي حين تم تقييم الجزء الأكبر من الحدود (٠٠٥ ٢ كلم) والاتفاق عليه، فإن الجهود جارية لكسر الجمود الحالي فيما يتعلق بالنقاط الخلافية التي تغطي ٩٥ كيلومترا من الحدود. وقام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، بمهمتين للوساطة في عام ٢٠١٨ لتسوية هذه المسألة مع رئيسيْ وفدي الطرفين. وقد بدأ هذه الوساطة بعد أن قدم كل من نيجيريا والكاميرون ملاحظات





201218 201218 18-22140 (A)



خطية يعربان فيها عن آراء متباينة بشـأن اقتراح للتوصـل إلى تسـوية نهائية. وفي مسـاعيه للتوفيق بين الموقفين، سـافر إلى أبوجا وياوندي للاجتماع برئيسـي الوفدين المعنيين. وهناك مناقشـات جارية حاليا وما برح كـل طرف يزداد تقبلا لفكرة التقريب بين تـأويلاتهمـا المختلفـة لبنود معينـة من حكم المحكمـة. ويجب أن تستمر هذه الجهود ويُتوقع أن تحقق نتائج مرضية إذا استمر الطرفان في إبداء النية الحسنة.

وفي تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم تثبيت ٩٩١ من الأعمدة الحدودية التي اعتُبرت ضـرورية وعددها حوالي ٦٩٦ ٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استؤنف العمل في بناء ٣٣٥ عمودا في الرقعة رقم ٤، حيث اتخذ الطرفان تدابير أمنية صارمة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقد فريق الأمم المتحدة للدعم جلسة عمل مع الطرفين بشأن الخرائط النهائية، كان الغرض منها مناقشـة اختيار وتحديد الأسماء الطبغرافية التي تلزم موافقة الطرفين عليها لمنطقة تمتد ٣٠ كيلومترا على طول الحدود البرية. ومكنت هذه الجلسة من تحديث الأسماء الطبغرافية التي حددها الطرفان في ١٠٠ من مجموع ١٣٢ خريطة. وتجري حاليا الاستعدادات لتحديث الخرائط الـ ٣٢ المتبقية بتضـمينها البيانات الإضافية.

ويسـرني أيضـا أن أبلغكم بأن الطرفين ما زالا يبديان إرادتهما السـياسـية لتسـوية النزاع الحدودي بصـورة نهائية. وتعهدا بالمسـاهمة بمبلغ ٦ ملايين دولار في الصـندوق الاسـتئماني للجنة المختلطة، وقد تم بالفعل تحويل ١,٥ مليون دولار من ذلك المبلغ.

ويحرز فريق الأمم المتحدة للدعم والطرفان تقدما بشأن مسألة ترسيم الحدود. وفي الوقت نفسه، يجب الاسـتمرار في بذل جهود متجددة لتعزيز الانتعاش السـريع والتنمية المسـتدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، قـام فريق الأمم المتحـدة للـدعم والطرفـان، بمسـاعـدة من فريقيْ الأمم المتحـدة القطريْن، بتصـميم عدد من المشـاريع لصـالح السـكان المعنيين. وتهدف هذه المشـاريع إلى تعزيز تدابير بناء الثقة والعلاقات بين المجتمعات المحلية عبر الحدود وتحسـين الخدمات الأسـاسـية. وسـتلتمس اللجنة المختلطة الدعم من فريقي الأمم المتحدة القطريين في تنفيذ هذه المشاريع.

ولا يزال يتعين القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها:

(أ) التوصـل إلى اتفاق بين الطرفين بشـأن المناطق المعلقة المتبقية باسـتخدام منهجية التقييم والتعليم خارج الموقع؛

(ب) تيسـير تشـييد ونصـب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصـندوق الاسـتئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) إنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود؛

(د) تعزيز التعـاون عبر الحـدود، بمـا في ذلـك التعـاون البحري، والمراقبـة الأمنيـة المنسـقـة على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة ترسيم الحدود؛

(و) تنفيذ اسـتراتيجية الإنجاز عن طريق تسـليم أنشـطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشـــارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠٣، كانت اللجنة المختلطة تموّل بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٨، مولت أنشـــطة اللجنة المختلطة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكســـتان والبرازيل وبنغلاديش والســـويد وكندا والنرويج والنمســـا تبرعات عينية للأعمال الموضـــوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة، بتزويدها بالخبراء العســـكريين والقانونيين، إلى جانب الدعم اللوجســـتي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا، والتبرعات المقدمة من هذين البلدين ومن كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومن الاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني للقيام بأنشطة تعليم الحدود.

وعلى غرار ما حدث في الســـنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية التكلفة التي تتســـم بها العملية والأهمية التي تكتســـيها المهام المتبقية في هذه المرحلة لإحراز تقدم في التنفيذ الســـلمي للحكم الصـــادر عن محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب رصـــد موارد من الميزانية العادية لتمويل فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة في عام ٢٠١٩.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**